

ملف المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد إشكالي

شهد الاقتصاد العالمي عبر تاريخه العديد من التغيرات التي أثرت على التجارة الدولية. فبعدما كانت التجارة خالية من القيود في ظل "الدولة الحارسة" التي تركز على الأمن والعدل فقط، بدأت القيود التجارية تظهر مع انتشار أفكار التجاربيين. تصاعدت هذه القيود بشكل انتقائي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، مما تسبب في انكماش اقتصادي عالمي.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت الحاجة إلى إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التعاون الدولي. أثمر ذلك عن توقيع اتفاقيات متعددة الأطراف بهدف تحرير التجارة الدولية، مما مهّد الطريق لتأسيس منظمة التجارة العالمية (OMC) كجزء من الإطار المؤسسي للاقتصاد العالمي بجانب صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BM).

- فما هي المنظمة العالمية للتجارة؟
- وكيف تأسست وما أهدافها؟

المنظمة العالمية للتجارة: تعريفها، نشأتها ومبادئها

تعريف ومسار تكوين المنظمة العالمية للتجارة

تعريف منظمة التجارة العالمية (OMC)

المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية مستقلة ماليًا وإداريًا، لا تخضع لإشراف هيئة الأمم المتحدة. تُعنى المنظمة بتنظيم قواعد التجارة العالمية، ودعم التبادل الحر بين الدول.

- أنشئت المنظمة بموجب العقد الختامي لجولة الأورغواي التي اختتمت بمدينة مراكش سنة 1994م.
- بدأت نشاطها رسميًا في الأول من يناير 1995م، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة جنيف السويسرية.

دوافع تأسيس المنظمة

جاء تأسيس المنظمة بعد إدراك دول العالم أن تحرير التجارة الدولية هو الحل الأمثل للتنمية الاقتصادية والحد من الأزمات الاقتصادية، خاصة بعد الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين.

من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية

- ظهرت اتفاقية الجات (GATT) عام 1947م، بهدف تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- خضعت الجات لثمانى جولات من المفاوضات، كانت أهمها جولة الأورغواي (1986-1994م)، التي شهدت مشاركة 124 دولة، وغطت مجالات متعددة مثل التجارة في السلع والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار.
- توصلت جولة الأورغواي إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات، مع صلاحيات أوسع وهيكل تنظيمي مستقل.

مبادئ منظمة التجارة العالمية

عدم التمييز بين الدول الأعضاء

يمنع هذا المبدأ التمييز بين الدول الأعضاء، ويضمن أن أي ميزة تجارية تُمنح لدولة ما تُطبق على جميع الدول الأعضاء.

مبدأ الشفافية

تُشجع المنظمة على الاعتماد على التعريفات الجمركية كوسيلة لحماية الأسواق بدلاً من الحصص الكمية، مما يضمن وضوح المعايير التجارية.

مبدأ المفاوضات التجارية

تُعتبر المنظمة الإطار الرئيسي للمفاوضات التجارية وحل النزاعات بين الدول الأعضاء.

مبدأ المعاملة التفضيلية

تُمنح الدول النامية تسهيلات تجارية خاصة لتعزيز تنميتها الاقتصادية.

مبدأ التبادلية

يشترط هذا المبدأ أن يكون تخفيف القيود التجارية متبادلاً بين الدول الأعضاء لضمان توازن الفوائد.

أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي

أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة ودوافع نشأتها

الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية يتمثل في تحقيق حرية التجارة الدولية عن طريق القضاء على المعاملة التمييزية وضمان تدفق التجارة العالمية بسلاسة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المنظمة إلى تحقيق أهداف أخرى تشمل:

- رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء.
- تعزيز التشغيل الكامل في أسواق العمل بالدول الأعضاء.
- تنشيط الطلب الفعال.
- زيادة الدخل القومي الحقيقي لكل دولة عضو.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات.
- تيسير الوصول إلى الأسواق ومصادر الموارد الأولية.
- تخفيض الحواجز الجمركية والكمية لزيادة التجارة الدولية.
- استخدام المفاوضات كأساس لحل النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

يتألف الهيكل التنظيمي للمنظمة من عدة أجهزة رئيسية، هي:

المؤتمر الوزاري

- يتكون من جميع الدول الأعضاء على مستوى وزراء التجارة.
- يعقد اجتماعات دورية كل سنتين.
- يمتلك سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتحرير التجارة، بما في ذلك تعديل بنود الاتفاقيات.

المجلس العام

- يمثل جميع الدول الأعضاء، ويتولى مهام المؤتمر الوزاري بين اجتماعاته.
- يضع القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصة بالمنظمة.
- يتولى التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

جهاز تسوية المنازعات

يختص بفض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء في مجالات السلع، والخدمات، والملكية الفكرية.

آلية مراجعة السياسات التجارية

تعمل على مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء دورياً:

- كل عامين للدول المتقدمة.
- كل أربعة أعوام للدول النامية.
- كل ستة أعوام للدول الأقل نمواً.

المجالس النوعية

تشمل:

- مجلس تجارة السلع.
- مجلس تجارة الخدمات.
- مجلس جوانب التجارة المتعلقة بالملكية الفكرية.

تعمل هذه المجالس على الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بها.

أمانة المنظمة

يتولى المدير العام تعيين موظفيها وتحديد مهامهم وشروط خدمتهم.

المنظمة العالمية للتجارة: العضوية واتخاذ القرارات، والجوانب الإيجابية والسلبية

اتخاذ القرارات وعضوية المنظمة

- تُتخذ القرارات داخل المنظمة بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء.
- تمنح كل دولة عضو صوتاً واحداً في الاجتماعات.

العضوية في المنظمة:

- مفتوحة لجميع دول الأمم المتحدة، وتشمل الالتزام بجميع الاتفاقيات التي أبرمت منذ 1947 وحتى 1995.
- العضوية اختيارية وليست إلزامية، وتسبقها مفاوضات تحدد فيها شروط تحرير التجارة وفقاً لقدرات الدولة الاقتصادية.
- حالياً، تضم المنظمة العديد من الدول العربية مثل: الإمارات، البحرين، تونس، المغرب، مصر، وموريتانيا، بينما تسعى دول أخرى مثل السعودية، الأردن، والجزائر إلى الانضمام.

الجوانب الإيجابية والسلبية للعضوية في المنظمة

الجوانب الإيجابية

- تعزيز النمو الاقتصادي وانتعاش التجارة الدولية.
- زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية، خاصة مع إزالة الرسوم الجمركية.
- استفادة الدول النامية من المزايا النسبية لبعض السلع مثل الملابس والزراعة.
- ضمان المعاملة غير التمييزية بين الدول الأعضاء.
- إمكانية الدول الأعضاء في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في المفاوضات.

الجوانب السلبية

- ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية نتيجة إلغاء الدعم عليها.
- فقدان الدول لبعض الإيرادات الجمركية، مما يتطلب البحث عن بدائل.
- مواجهة صعوبات في تنفيذ بعض الالتزامات مثل قوانين الملكية الفكرية والتأمين الجمركي.
- منح الدول النامية فترات انتقالية لتطبيق الاتفاقيات، مما قد يطيل أمد التحديات.

أنشطة المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على دول الشمال والجنوب

مظاهر أنشطة المنظمة

- زيادة كبيرة في قيمة صادرات السلع بين الدول منذ منتصف القرن العشرين.
- انخفاض تدريجي في التعريفات الجمركية على مستوى العالم.
- تسوية النزاعات التجارية، مثل رفع الحظر الأوروبي عن استيراد اللحوم الأمريكية.

انعكاساتها

- احتكار دول الشمال (مثل أوروبا وأمريكا) للمبادلات التجارية العالمية والاستثمارات.
- زيادة مديونية دول الجنوب، ما يعزز التبعية الاقتصادية.

ردود الفعل تجاه أنشطة المنظمة

- شهدت المنظمة مظاهرات عديدة في دول مثل المكسيك وهونغ كونغ، حيث انتقد الناشطون تأثيرها في تعزيز الفقر لصالح الشركات الكبرى.
- في المقابل، تدافع المنظمة عن نفسها بكونها أداة لتحسين المعيشة، وتقليل تكاليف المعيشة، وتعزيز السلع الوظيفية للمستهلكين.

آثار انضمام المغرب إلى المنظمة العالمية للتجارة

- انضم المغرب إلى المنظمة عام 1995 بعد توقيعها على اتفاقيات "الجات".
- ساهم الانضمام في:

- زيادة صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.
- تشجيع تطوير النظام الاقتصادي المغربي لمواجهة التنافسية.

في المقابل، أتاح الانضمام تدفق المنتجات الأجنبية إلى السوق المغربية، مما زاد من الحاجة إلى تطوير المقاولات الوطنية.

خاتمة

تعد منظمة التجارة العالمية من أبرز المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تعزز التعاون بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى رفاهية الشعوب. ولكن نجاحها يعتمد على قدرتها على تحقيق العدالة التجارية بين الشمال والجنوب، ومواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي المتغير.